انما يبحث عن الاحكام اللفظية على ان مثل ذلك
قد يوجد في النفي نحو ما جاءني الا زيد وقد يقال
هذا أقبل فاجريتا الحكم فيه طردا للباب قوله
محمول على المعنى وقد تقدم ان النفي معنى كالنفي
لفظا وان ذلك مقيس في نحو ما ذكر قوله بجمع
التفريغ لجميع المعمولات اي تفريغ العامل
للعمل في جميع المعمولات وهو شامل للمعمول
معه مع انه لا يجوز التفريغ له فلا يقال ما
سرت الا والنيل والمراد المعمولات الا التوابع
التوابع لا يجوز التفريغ لها الا البدل وذهب
الزمخشري الى جوازه في الصفات قوله الا
المصدر المؤكد لان فيه تناقضا بالنفي
اولا والاثبات ثانيا قال الشنواني وانظر
هل مثله الحال المؤكدة لعاملها الظاهر
عدم الفرق لان المانع التناقض وهو موجود
قوله ثمنا واي بكونه مصدرا نوعيا اي
الا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفي فلا
تناقض قوله كما في الامثلة اي فان الناقص
في ما عدا المثال الثاني عامل وفي الثاني غير
عامل لانه خبر وهو لا يعمل في المبتدا على
الراجح نعم يصح كون المستثنى فاعلا بالمجرور

لاعتماده

لاعتماده على النفي فيكون السابق حينئذ
عاملا قوله ذات توكيد حال من الا قوله والا
استغنا عنها عطف لازم على ملزوم لان الطرح
يستلزم الاستغنا المذكور والا كان غير صحيح
قوله بدلا منه اي بدل كل او اشتمال كما بينه
الرضي وبحث ايضا جواز كونه عطف بيان قوله
وذلك اي كون ما بعدها بدلا ان توافقا في
المعنى فقد يقال هذا خاص ببدل الكل والحكم
لا يختص به كما تقدم بل قال في التصريح انه
يجري في اقسام البدل الاربعة فبدل الكل كما
الناظم وبدل البعض نحو ما اعجبني الا زيد الا
وجهه وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شيء الا
زيد الا علمه وبدل الاضراب نحو ما اعجبني شيء
الا زيد الا عمرو اي بل عمرو قوله ومعطوفا
عليه اي بالواو خاصة كما في التسهيل وهو احد
المواضع التي تختص فيها الواو قوله الا الفتى
بدل بعض من اهلها ونصب على الاستثنا والفتى
بدل من الفتى وهو ظاهر على الثاني لا على الاول
الا على القول بجواز الابدال من البدل قال بعضهم
ويشكل على ذلك كون الا لفظا لا تدخل على ان العامل
في البدل تظهير العامل في المبدل منه لان

Copyright © King Saud University